

## الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته

أ.م.د. أعياد عبد الرضا عبدال\*

أ.م.د. عدنان كاظم جبار الشيباني\*

### المخلص

يعد العراق واحداً من الدول التي يعتمد اقتصاده على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزمات ما تحتاجه الدولة ، ويشير هذا الأمر الى خطورة الوضع ليس بالنسبة للعراق فحسب ، بل لكل الدول التي أضحت معتمدة في إعداد خططها وبرامجها على النفط في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط ،نتيجةً لأسباب سياسية واقتصادية من جهة ،ولعدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط في اسعار النفط لسنواتٍ خلت لبناء قاعدة قوية تسهم إسهاماً فاعلاً في رفد الناتج المحلي الإجمالي بمصادر مالية وتجعله بعيداً عن مخاطر الانخفاض من جهة اخرى . وانطلاقاً من أهمية ذلك اتخذ الباحثان من الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق موضوعاً للدراسة ، بغية التعرف على مفهوم الاقتصاد الريعي ومظاهره في العراق والآثار الناجمة عنه في بناء الدولة وقوتها ، فضلاً عن وضع مجموعة من الحلول المقترحة التي يعتقد الباحثان أنها سوف تحد من الآثار الناجمة عن ذلك وتنهض بالاقتصاد العراقي ليكون عاملاً من عوامل القوة ، معتمدين في ذلك على البيانات التي تصدر من الجهات الرسمية خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ . ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحثان على المنهجين التحليلي والوصفي ، وعلى ضوء ذلك قسم البحث على اربعة مطالب ركز المطلب الأول على التأسيس النظري للاقتصاد الريعي والدولة الريعية ، وتناول المطلب الثاني :مظاهر الاقتصاد الريعي في العراق واهتم المطلب الثالث بأثر الاقتصاد الريعي في بناء دولة العراق وقوتها ، واختتم المطلب الرابع بالحلول المقترحة لتتبع الربيع .

توصل الباحثان الى جملة من النتائج تجلت ملامح الاقتصادي الريعي في العراق بوضوح ، والمتمثلة بارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، وان النفط يمثل الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق ، اذ

بلغت الايرادات النفطية ما نسبته اكثر من (٩٨%) للمدة المذكورة انفاً .والشيء نفسه يقال عند الحديث عن نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات التي بلغت اكثر من (٩٩%) خلال مدة الدراسة . لقد نتج عن الاعتماد المفرط للنفط الاصابة بالمرض الهولندي الذي ادى الى اعادة توزيع الموارد في الاقتصاد لصالح القطاعات غير التصديرية . لم تقتصر الآثار على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل امتدت الى الجانبين الاجتماعي والسياسي ولعل ما يمثلها تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعاضم التهميش الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة والفقر في المجتمع العراقي وتزايد استبداد الدولة وانعدام نسبي للحياة الديمقراطية ،فضلا عن الانكشاف نحو الخارج وبقاء العراق مديناً ، ولذلك تبعات ذات دلالات وهن جيوبوليتيكي . امام الوضع القائم ثمة حلولاً يمكن عدّها بمثابة التوصيات لصناع القرار في العراق هي تبني صناديق الثروة على غرار الاسكا والتجربة النرويجية ، والتجربة البرلمانية ، فضلاً عن ذلك التوجه الجدي والحقيقي لاستثمار ما يتمتع به العراق من امكانات اقتصادية وزراعية وسياحية وخدمية ليكون ذلك مصدراً اساسياً من مصادر تنويع مصادر الربح وعدم الاعتماد على النفط .

\*كلية التربية /ابن رشد/ جامعة بغداد

\*كلية التربية الاساسية/جامعة المثنى

Email: [a\\_alshabani@yahoo.com](mailto:a_alshabani@yahoo.com)

## Abstract

Iraq is considered as one of these countries depending totally on Oil to establish its economy that is capable to provide sufficient state necessity. Accordingly, the matter seems serious not only for Iraq but for all countries that follow the economic policy based on oil especially in the light of the current state concerning the sharp decline in oil prices due to economic and political policies and more over not to take advantage of the benefits of the profits that accompanied the rise of oil prices to build a strong savings to strengthen the gross domestic product (GDP) with grave financial resources.

Based on this view, the two researchers have considered the effect of rentier economy to build the state of Iraq as the subject of the study to construe the concept of rentier-economy and its manifestation together with the results of building and empowering the state. In addition, it seems reasonable to formulate a number of suggestions, according to the researchers' point of view, that can contribute to prosperous economic development as a source of empowerment. Hence, authorized data being issued during the years of ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ are the main sources. To achieve the aim of the study, the researchers have depended on analytical and descriptive methods. As a result, the study is divided into four sections i.e. the first section concentrates on the theoretical origin of rentier state and economy. The second section manipulates the manifestations of rentier economy in Iraq. The third section takes into consideration the effect of rentier economy to build and empower Iraq. The fourth section suggests a number of solutions to verify rentier economy.

The two researchers have concluded that rentier economy is clearly manifested in Iraq i.e. oil is highly contributed to the GDP to the time of ٢٠٠٤ – ٢٠١٣. Oil is the only main financier of the State budget. In other words, the oil revenues reached the

proportion of ٩٨٪ during the mentioned time. It is worth to consider in this regard the proportion of oil exportation is calculated to about ٩٩٪ in comparison to the total exportation (during the time of the study). As a matter of fact, a total dependence on oil has led to redistribute resources in favor of the export-oriented sectors to negatively impact the social and political aspects which seem clear in the images of social exclusion, high poverty and unemployment, increasing tyranny of the state and the relative lack of democracy. In addition, Iraqi society is quite exposure towards the outside World and stay indebted. In the state of affairs, certain solutions can be observed as recommendations to decision makers to adopt Wealth Funds like Alaska and the Norwegian and Germany experiences as well as a serious determination in fruitful investments of the national resources of economy, agriculture, tourism and service as indispensable sources away from oil.

## المقدمة

يعد الاقتصاد الريعي من الاقتصاديات الحجرية على قوة الدولة ، اذ ينتج دولة تكون مقيدة بعوائد الريع ، فيما اذا تعرض لأي ازمة او كارثة طبيعية . وتصنف الدول على أساس نسبة الريع في اقتصادها الى ثلاث فئات : دول ذات اقتصاد ريعي بنسبة اكثر من ( ٩٠ % ) ودول ( ٥٠ % ) ودول اقل من ( ٤٠ % ) .

ويمثل العراق واحداً من الدول التي تدخل ضمن الفئة الاولى ، اذ يعتمد اقتصاده على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزمات ما تحتاجه الدولة ، ويشير هذا الأمر الى خطورة الوضع ليس بالنسبة للعراق فحسب ، بل لكل الدول التي أضحت معتمدة في إعداد خططها وبرامجها على النفط في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط نتيجةً لأسباب سياسية واقتصادية من جهة ، ولعدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط في اسعار النفط لسنوات خلت لبناء قاعدة قوية تسهم إسهاماً فعالاً في ردد الناتج المحلي الإجمالي بمصادر مالية وتجعله بعيداً عن مخاطر الانخفاض من جهة اخرى .

وانطلاقاً من أهمية ذلك اتخذ الباحثان من الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق موضوعاً للدراسة ، بغية التعرف على مفهوم الاقتصاد الريعي ومظاهره في العراق والآثار الناجمة عنه في بناء الدولة وقوتها ، فضلاً عن وضع مجموعة من الحلول المقترحة التي يعتقد الباحثان أنها سوف تحد من الآثار الناجمة عن ذلك وتنهض بالاقتصاد العراقي ليكون عاملاً من عوامل القوة ، معتمدين في ذلك على البيانات التي تصدر من الجهات الرسمية خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ . ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحثان على المنهجين التحليلي والوصفي ، وعلى ضوء ذلك قسم البحث على النحو الآتي :

المطلب الأول : التأسيس النظري للاقتصاد الريعي والدولة الريعية

المطلب الثاني : مظاهر الاقتصاد الريعي في العراق

المطلب الثالث : الآثار الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي في بناء دولة العراق

وقوتها

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتتويج الربيع

## المطلب الأول : التأسيس النظري للاقتصاد الريعي والدولة الريعية

تعد العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية علاقة جدلية أخذت الكثير من جهد ووقت الكتاب والمختصين، وقبل ان ندخل في خضم هذه العلاقة يتحتم علينا ان نبين مفهوم الربيع، الربيع يعني في معاجم اللغة بمعنى النماء والزيادة ، وكل زيادة ربيع<sup>(1)</sup> ويقال ارض مريعة بفتح الميم اي الخصبة<sup>(2)</sup>.

اما مفهوم الربيع (Rent) وفق المفهوم الاقتصادي ، فيعود الفضل الى ديفيد ريكاردو الذي أعطاه معناه الاقتصادي المحكم في كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي للضرائب ، فالربيع عنده يعني الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال وحدة المساحة نفسها ، بما يتجاوز عائد الأرض المستعملة للغرض نفسه ، اي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل و رأس مال فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا المدخلات نفسها من بذور وأسمدة ومياه ..... وعلى هذا الأساس يمكن الجزم بأن الأرض الاخصب من الحديدية هو ربيع ، وينسحب مفهومه على مميزات الموقع والعوامل الطبيعية ومنه تم اشتقاق ربيع المنجم الذي ينطبق على الربيع المتأتي من انتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي عندما تكون كلفة الإنتاج اقل من من سعر البيع<sup>(3)</sup> .

ثمة تعريف اوسع للربيع الا وهو الدخل الذي تؤمنه منحة اوهبة من الطبيعة ، او قد يؤمن موقع معين مداخل ريعية خارجية لبلد ما ، ويحصل ذلك في حالة كون اراضيهم ممرًا تجاريًا دوليًا ك( قناة السويس ) ، او حين تكون ممرًا لانابيب البترول او قد تكون منطقة سياحية ، فضلاً عن ذلك يمكن ان يكون ممثلاً بالمساعدات والهيئات الدولية ، وعلى ضوء ذلك يقسم الربيع على ثلاثة اقسام هي<sup>(4)</sup> :

- ١- الربيع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط .
- ٢- الربيع الاستراتيجي ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها او تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية او قد تكون كمنتج سياحي .

٣- الربيع التحويلي ويشمل هذا الربيع مما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن أشكال الدعم الاخرى .

وعلى صلة بالربيع يظهر لدينا مفهوم الاقتصاد الربيعي ، وهو الذي يشكل فيه الربيع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ، ويكون لأكثرية السكان دوراً في توليده واستغلاله ، فعلى سبيل المثال جزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على ظروفها الجغرافية والمناخية وعلى هذا الاساس هو اقتصاد تداولي وليس أنتاجي ، وما الدولة الربيعية الا فرعاً منه وهو الاساس في تكوينها وايجادها (٥) .

تعود البدايات الاولى لمصطلح الدولة الربيعية في دراسة الكاتب الايراني حسين مهدي في بحثه الموسوم (نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الربيعية - حالة ايران - في سنة ١٩٧٠ وعرف الدولة في حينها بأنها التي تحصل على جزء كبير من عوائدها من دخل ريعي يأتي من مادة اولية ، فالدولة في هذه الحالة تعتمد اعتماداً كلياً على دخل واحد يمتاز باستدامته ويأتيها من الخارج ولا يشارك الاقتصاد المحلي في انتاج النفط وتصفيته ، وبرز مهدي ثلاث صفات للدولة الربيعية هي :

١-الميل للتضخم في حجم الدولة

٢-تضخم في حجم القوات الامنية المسلحة .

٣-ميل الدولة الى الدكتاتورية (٦) .

وقد طور حازم بلباوي مفهوم الدولة الربيعية وشخص أربع خصائص رئيسة لها

تتشارك فيها جميع الدول الربيعية في الوطن العربي :

١- الدخل الربيعي هو الدخل السائد في الاقتصاد .

٢- يتأتى الربيع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي .

٣- تشكل الايدي العاملة المشتغلة في تحقيق الربيع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة .

٤- تكون الدولة (الحكومة ) هي المتلقي الوحيد للربيع الخارجي (٧) .

وهناك من يعرف الدولة الربيعية أنها الاقتصاد الذي يعتمد على الربيع الاقتصادي

المتولد من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة ، في حين عرفها اخرون بأنها الدولة

التي تعتمد معظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط الخام ومشتقاته او الغاز الطبيعي ، وتملك وتسيطر فيها على معظم العوائد النفطية <sup>(٨)</sup> . وهكذا يبدو ان للدولة الريعية سمات عدة يمكن إجمالها بالاتي <sup>(٩)</sup>:

١-الاعتماد على الربح النفطي الخارجي كمصدر اساسي للدخل ، اذ ان الاعتماد على الربح الخارجي يؤدي الى الضعف في هياكل الانتاج المحلي خارج القطاع النفطي فعلى سبيل المثال بلغت الالهية النسبية للصادرات النفطية مقارنةً مع مجموع الصادرات الى اكثر من ( ٩٠% ) من مجموع الصادرات في العراق .

٢-ارتفاع العمالة في قطاع الخدمات والقطاعات السلعية التي لا تولد الا جزءاً محدوداً من الدخل بينما عدد العاملين في القطاع النفطي يكون منخفضاً جداً ، وبالعودة الى مثالنا السابق ، العراق يبلغ عدد العاملين في القطاع النفطي بحدود ( ١% ) من اجمالي العاملين في حين يعد هذا القطاع المولد الاكبر للدخل .

٣-الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي من خلال نسبة مساهمة هذه الإيرادات في الايرادات العامة مقابل ضعف الإيرادات غير النفطية في تمويل الإيرادات العامة ، وفي العراق لاتزال الإيرادات النفطية تفوق ( ٩٠% ) .

٤-من الناحية الاجتماعية ساندت المجتمعات الريعية اعداداً متزايدة من العاملين في جهاز الدولة ، الذي يتسم اغلبهم بضعف المبادرة والعمل الجاد .

٥-انتشار الممارسات غير الديمقراطية ، فضلاً عن الاستقلال المالي للدولة يساهم في تقوية النظام الاستبدادي هذا من الناحية السياسية .

٦-من الصفات الملازمة للدولة الريعية هي ان تكون الدولة المشغل الرئيس للأيدي العاملة ، مما يجعلها بيروقراطية مضخمة غير كفوءة ، وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط ، ومن ثم لا يكون هناك دافع للتوجه نحو الديمقراطية ، فمن المعروف في ادبيات قوة الدولة في الجغرافيا السياسية ان المنظمات بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص أصبحت تمثل رقماً مهماً في معادلة القوة وعنصر ضغط مهم يؤثر في توجيه سياسة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي .

- وبعد هذا العرض الموجز للريع وللريع الاقتصادي والدولة الريعية لابد من الوقوف على اوجه التشابه والاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية وعلى النحو الآتي (١٠):
- ١- ان العلاقة بينهما تتحدد اساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتوقع ويؤدي دوراً سياسياً في الحياة الاقتصادية لذلك البلد . وعليه فإن الريع الخارجي وصفاً للدولة ريعية والاقتصاد الريعي على السواء .
  - ٢- ترتبط الدولة الريعية بالاقتصاد الريعي الذي منه تولد دولاً ريعيةً اذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية ولا يصح القول بأن الدولة تخلق اقتصاداً .
  - ٣- الاقتصاد الريعي تسهم الاغلبية في توليده في حين الدولة الريعية تسهم في الاقلية من ذلك .
  - ٤- عوائد الدخل تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي اما في الدول الريعية تعود للحكومة .
  - ٥- تتحكم الدولة الريعية بأنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الانشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الامر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي
  - ٦- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية ، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي ، في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية .
- صفوة القول ان الدولة الريعية هي التي تعتمد اعتماداً كلياً على ما يأتيها من الموارد النفطية في تغطية الإنفاق الحكومي مع هيمنة مطلقة لصادراتها النفطية على حساب اجمالي صادرات الدولة ، وهذا بحد ذاته يمثل تشويهاً في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وضعفاً جيوبوليتيكاً يتطلب معالجته .

### المطلب الثاني : مظاهر الاقتصاد الريعي في العراق

- تجدر الإشارة الى ان الاقتصاد العراقي ومن خلال متابعة الباحثين قد مر بتحويلات عدة اثرت على بناء قوته الاقتصادية والسياسية ويمكن إجمالها بالآتي :
- ١- الاقتصاد الزراعي ، وقد بدأ منذ تأسيس الدولة العراقية الى خمسينيات القرن الماضي
  - ٢- الاقتصاد النفطي تمثلت بدايته من خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي .

٣- اقتصاد الحرب وكانت بدايته من الثمانينيات وحتى سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ .

٤- الاقتصاد الربيعي الذي تمثل من بعد عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر ، وقد نتجت منه الدولة الربيعية .

لما كان العراق واحداً من اهم الدول التي تتمتع بأحتوائها على اهم سلعة استراتيجية في تاريخ البشرية الا وهي النفط احتياطاً ونتاجاً ، فإن الامر يتطلب منا تسليط الضوء على دور النفط في توجيه الاقتصاد العراقي ، وحتى تكتمل فكرة هذا الموضوع سوف نتاوله على النحو الاتي :

#### ١- الاحتياطي النفطي للعراق :

يراد منه الاحتياطيات النفطية المقدرة خلال وقت معين التي تدل تحاليل المعطيات البيولوجية المتوفرة بدرجة عالية من التأكد على امكانية استخراجها في المستقبل القريب من المكامن في الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في الوقت نفسه (١١) .

تشير الدراسات الجيولوجية على ان العراق يمتلك (٥٣٠) تريباً جيولوجياً (١٢) ، مما يعني انه يمتلك كميات هائلة من النفط ، ويمكن الاستدلال على ذلك ببيانات الجدول ( ١ ) التي توضح بأن العراق يمتلك احتياطيات مؤكدة كبيرة جدا ، انبلغت في عام ٢٠٠٤ (١١٥) مليار برميل وهي في تزايد مستمر حتى بلغت في عام ٢٠١٣ (١٤٤.٣) مليار برميل ، وهذا بحد ذاته مؤشراً قوياً على العراق مؤهلاً ليكون لاعباً اساسياً في خريطة السوق النفطية على المدى القريب او البعيد مع العلم ان هناك الكثير من المناطق فيه غير ممسوحة حتى هذه اللحظة .

#### ٢- الإنتاج النفطي

تفصح بيانات الجدول ( ١ ) ان الإنتاج النفطي للعراق في تزايد واضح ، فبعد ان كان في عام ٢٠٠٤ (٢١٠.٧١) الف برميل / يوم ارتفع ليصل الى (٣١١١٠.٥) الف برميل / يوم في عام ٢٠١٣ .

لقد نجح العراق في زيادة انتاجه النفطي وبشكل مستمر رغم ما يتعرض لهذا القطاع من مشاكل جمة ابرزها تدمير بناه التحتية التي تقوم عليها الصناعة

النفطية نتيجة للحروب المتكررة والحصار الاقتصادي المفروض على العراق ،  
والعمليات التخريبية التي طالتها .

### جدول ( ١ ) كمية الاحتياطي والإنتاج والتصدير للنفط العراقي للمدة

( ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ )

السنة	الاحتياطي مليار برميل	الإنتاج ١٠٠٠ برميل / يوم	التصدير ١٠٠٠ برميل / يوم
٢٠٠٤	١١٥٠٠٠	٢١٠٧١	١٤٥٠
٢٠٠٥	١١٥٠٠٠	١٨٥٣٢	١٤٧٢.٢
٢٠٠٦	١١٥٠٠٠	١٩٥٧.٢	١٤٦٧.٨
٢٠٠٧	١١٥٠٠٠	٢٠٣٥.٢	١٦٤٣
٢٠٠٨	١١٥٠٠٠	٢٢٨٠.٥	١٨٥٥
٢٠٠٩	١٤٣١٠٠	٢٣٣٦.٢	١٩٠٦
٢٠١٠	١٤١٣٥٠	٢٣٥٨.١	١٨٩٠
٢٠١١	١٤٠٣٠٠	٢٦٥٢.٦	٢١٦٦
٢٠١٢	١٤٤٢١١	٢٩٤٢.٤	٢٤٢٣
٢٠١٣	١٤٣٠٦٩	٢٩٧٩.٦	٢٣٩٠

Source: Organization of the Petroleum Reporting Countries , Opec Annual  
Statistical Bulletin , years ٢٠٠٨ , ٢٠١٠ / ٢٠١١ , ٢٠١٥ .

### ٣- التصدير

لما كانت الدولة معتمدة على النفط كمصدر اساسي لتمويل ميزانيتها ، فبالأكيد سوف  
تولي اهمية كبيرة للتصدير ، لأنه من دونه لا تقف عاجزة عن سد ما تحتاجه من مبالغ  
مالية ضخمة لذلك نلاحظها توسعت في زيادة الطاقة التصديرية للنفط من ( ١٤٥٠ )  
الف برميل /يوم في عام ٢٠٠٤ ، الى ( ٢٣٩٠ ) الف برميل / يوم جدول ( ١ ) .

## ٤- مساهمة النفط الناتج المحلي الاجمالي

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي قيمة الانتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة ، وتكمن اهميته بكونه من المؤشرات المهمة التي يحتاج اليها المخططون ومنفذوا القرارات الاقتصادية من اجل رسم السياسات الكفيلة بالنهوض الاقتصادي للدولة (١٣) .

يبدو جلياً من الجدول ( ٢ ) تزايداً واضحاً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي للعراق خلال مدة الدراسة ، فبعد ان كانت ( ٤١٦٠٧.٨ ) مليون دينار عراقي في عام ٢٠٠٤ ، ازدادت الى ( ٥٤٧٢١.٢ ) مليون دينار عراقي في عام ٢٠١٠ ، ومن ثم الى ( ٧٣١٥٨ ) مليون دينار عراقي في عام ٢٠١٣ .

ان الاله في الموضوع مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومقدار التوازن بينه وبين القطاعات الاخرى . يلاحظ من معطيات الجدول السابق هو عدم التوازن بين مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، تتجاوز نسبة مساهمة النفط (٤٠%) طيلة المدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ وقد اقتربت من (٥٠%) كما في عام ٢٠٠٤ ، اذ بلغت (٤٧.٦%) . ان الواقع الحالي للناتج المحلي الاجمالي يحمل الكثير من دلالات الخطر وذلك للمشاركة الضئيلة لاهم قطاعين هما الزراعة والصناعة التحويلية بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمتهما (١١%) طوال المدة المدروسة . اما قطاع الخدمات وان كان قد سجل ازدياداً واضحاً خلال المدة المذكورة من (٣٩%) في عام ٢٠٠٤ الى (٤٨%) في عام ٢٠١٣ ، الا ان هذه الزيادة مرتبطة بنمو الايرادات النفطية .

خلاصة لكل ما تقدم ان الناتج المحلي الاجمالي يعاني من اختلالاً واضحاً وعميقاً مما يجعل اقتصاد البلد مرهوناً بأسعار النفط وتابعاً له وهذا من المؤشرات السلبية ، اذ ان هذه الاختلالات تؤدي الى تشوه الاقتصاد مما يؤثر بدوره على استقلالية العراق الاقتصادية ومن ثم السياسية ويوقعه في فخ التبعية .

## ٤- دور النفط في الموازنة

تعرف الموازنة العامة بأنها خطة او برنامج عمل الحكومة تترجم فيها سياستها الاقتصادية والاجتماعية الى مجموعة اهداف سنوية بهيئة ارقام ، ولا تعد الموازنة كما يتصورها البعض خطة عمل خاصة بوزارة المالية ، وانما ترتبط بأدوات التخطيط المالي كالتسليف وسياسية

النقد الاجنبي ، وتقاس بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية وليس بالنتائج المالية ، ويمكن معرفة دورها من خلال ما تحققة من نمو اقتصادي وتشغيل كامل للموارد المعطلة وزيادة الانتاجية وتخفيض البطالة مع استقرار للاسعار وحشد الجهود والامكانيات الوطنية داخل وخارج الدولة والامكانيات الاجنبية الداعمة لجهود التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي وتحقيق اشباع الحاجات الاساسية للسكان والدعم العلمي والتكنولوجي للقطاعات الإنتاجية<sup>(١٤)</sup>.  
كما تعرف بأنها وثيقة رسمية تحتوي على نفقات ايرادات حكومة دولة ما ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها اتجاه المجتمع<sup>(١٥)</sup>

جدول (٢) مساهمة القطاع النفطي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) مليار دينار عراقي

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
النفط الخام	١٩٧٨٩.٤	١٨٣١٩.٦	١٩٣٢٧.٥	٢٠٧٧٨.٥	٢٣٣٧١.٧	٢٣٨٧٧.٧	٢٤٠٩٩.٦	٢٧١٢٣.٤	٣٠٦٢٢.٣	٣٠٦٧٢.٩
النسبة %	٤٧.٦	٤٢.٢	٤٠.٤	٤٢.٨	٤٥.٢	٤٣.٦	٤١.٧	٤٢.٦	٤٣.٦	٤١.٩
الزراعة والغابات والصيد	٤٥٢١.٨	٥٩٣٩.٦	٦١٩٥.٩	٤٤٧٩.٧	٣٨٨٩	٤٠٠٢٠.٧	٤٠٦٣.٧	٤٧٣٩.٧	٤٩٤١.٤	٥٠٨١.٦
النسبة %	١٠.٨٧	١٣.٦٧	١٢.٩٥	٩.٢٣	٧.٥	٧.٣٥	٧	٧.٤	٧	٦.٩
الصناعة التحويلية	٩٦٦.٦	٩٥٦	١٠٥٦.٤	١١٢٢.٤	١١٦٧.٣	١٥٨٧.٥	١٦٨٧.٥	٢٠٥٠.١	٢١٥٤.٧	٢٢٣١.٨
النسبة %	٢.٣	٢.٢٠	٢.٢١	٢.٣١	٢.٢	٢.٩	٢.٩	٣.٢	٣	٣.١
بقية القطاعات	١٦٣٣٠	١٨٢٢٣.٦	٢١٢٧١.٦	٢٢١٣٠	٢٣٢٢٨.٦	٢٥٢٣٥.٣	٢٥٢٣٥.٣	٢٩٧٣٧.٢	٣٢٤٨٢.٩	٣٥١٧١.٧
النسبة %	٣٩.٢٥	٤١.٩٥	٤٤.٤٥	٤٥.٦٢	٤٥	٤٦.١٢	٤٦.١	٤٦.٧	٤٦.٣	٤٨.١
اجمالي الناتج المحلي	٤١٦٠٧.٨	٤٣٤٣٨.٨	٤٧٨٥١.٤	٤٧٨٥١.٤	٥١٧١٦.٦	٥٤٧٢١.٢	٥٤٧٢١.٢	٦٣٦٥٠.٤	٧٠٢٠١.٣	٧٣١٥٨

المصدر : الباحثان بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٤- ٢٠١٣

يعتمد العراق موازنة البنود ( التقليدية ) منذ عام ١٩٢١ وحتى الان ، على الرغم من تخلي الكثير من دول العالم عنها ، اذ تقسم النفقات على أبواب (بنود) الصرف المختلفة لكل وزارة ، فيما تدرج الإيرادات العامة بحسب الجهة الادارية التي انت بها ، اي حسب المورد وليس تبعاً لطبيعة الايراد ومن ثم هي تعكس كفاءة واهمية جهة حكومية معينة على جهة اخرى لانها تحقق ايراداً اكبر ، وانما يظهر فقط اختصاص ومسؤولية كل جهة في القيام بمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها وفق الهيكل التنظيمي والقوانين واللوائح المالية للدولة . ان هذا النظام يركز على حجم النفقة وليس الهدف ، ومن ثم ان الموازنة التقليدية لا تساعد على اتخاذ القرارات العقلانية الصحيحة كونها لا تحدد اهداف البرامج التي تسعى الحكومة لتحقيقها، لأنها تركز على مقدار الزيادة والنقص في الاعتمادات المخصصة للجهات الحكومية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج والنتائج المتوقعة من هذا الانفاق ، كما انها - اي الموازنة - تفتقد للتقسيم على وفق برامج تحقيق الأهداف للتجاوز عجز الموازنة الذي يتطلب تخصيص الموارد وفق هذه البرامج بما تتضمنه من تقسيم الانفاق الى وظائف وبرامج ، ومن ثم حصر وقياس منافع وتكاليف كل برنامج ، بما يمكن من استخدام طرائق التقويم المناسبة لأختيار افضل البرامج قدرةً على تحقيق الاهداف ، ومن ثم يمكن القول ان الاستمرار على الاعتماد على الموازنة التقليدية سوف ينعكس سلباً في حجم الايرادات العامة وتعرض الموازنة التي تعتمد العوائد النفطية مصدراً رئيساً للتمويل لتحديات دولية تنجم عن تغييرات اسعار النفط العالمية<sup>(١٦)</sup>.

عند امعان النظر في ارقام الجدول (٣) يتبين منها ان الموازنة العامة للعراق قائمة بمجملها على النفط ، اذ بلغت الايرادات النفطية لعام ٢٠٠٤ (٣٢٥٩٣٠١١) مليون دينار عراقي وبنسبة (٩٨.٨٠ %) ، في حين كانت الايرادات غير النفطية للعام ذاته (٣٩٥٨٣٩) مليون دينار عراقي وبنسبة (١.٢٠ %) من اجمالي الايرادات العامة البالغة (٣٢٩٨٨٨٥٠) مليون دينار عراقي . استمرت الايرادات النفطية بالصعود ووصلت الى (١١١٠٧٨٩٩٠) مليون دينار عراقي لتشكل ما نسبته (٩٣.١١ %) يقابل ذلك ارتفاعاً في الايرادات غير النفطية البالغة (٨٢١٧٦٧٣) مليون دينار عراقي وبنسبة (٦.٨٩ %) لعام ٢٠١٣.

وهكذا يتضح ان المصدر الممول للموازنة العامة هو الإيرادات النفطية ، وهو ما يعرض اقتصاد الدولة للخطر الحقيقي ويجعله مرتبطاً بأسعار النفط التي تشهد تقلباً واضحاً بها بحكم العوامل السياسية والاقتصادية ، وفي ظل انخفاض مساهمة المصادر الاخرى للتمويل .

### جدول (٣) مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية بالنسبة لأجمالي الإيرادات العامة للمدة

من (٢٠٠٤ - ٢٠١٣) مليون دينار عراقي

السنة	الإيرادات النفطية	النسبة %	الإيرادات غير النفطية	النسبة %	إجمالي الإيرادات العامة
٢٠٠٤	٣٢٥٩٣٠١١	٩٨.٨٠	٣٩٥٨٣٩	١.٢٠	٣٢٩٨٨٨٥٠
٢٠٠٥	٣٩٤٤٨٥١٤	٩٧.٥٥	٩٨٧٢٢٦	٢.٤٤	٤٠٤٣٥٧٤٠
٢٠٠٦	٤٦٨٧٣٢٠١	٩٥.٥٥	٢١٨٢٣٤٤	٤.٤٥	٤٩٠٥٥٥٤٥
٢٠٠٧	٥١٩٤٩٢٥١	٩٤.٥١	٣٠١٥٥٩٩	٥.٤٩	٥٤٩٦٤٨٥٠
٢٠٠٨	٧٦٢٩٧٠٢٧	٩٤.٦١	٤٣٤٤٠١٤	٥.٣٩	٨٠٦٤١٠٤١
٢٠٠٩	٥٠١٩٠٢٠٢	٩٠.٨٥	٥٠٥٣٣٢٤	٩.١٥	٥٥٢٤٣٥٢٦
٢٠١٠	٦٣٥٩٤١٦٨	٩٠.٦١	٦٥٨٤٠٥٥	٩.٣٨	٧٠١٧٨٢٢٣
٢٠١١	١٠٣٠٦١٧٦٢	٩٤.٧١	٥٧٤٥٦٢٨	٥.٢٩	١٠٨٨٠٣٩٠
٢٠١٢	١١٣٢٦١٦٦	٩٢.٩١	٨٤٩١٠٥٧	٧.٠٩	١١٩٨١٧٢٢٣
٢٠١٣	١١١٠٧٨٩٩٠	٩٣.١١	٨٢١٧٦٧٣	٦.٨٩	١١٩٢٩٦٦٦٣

المصدر : الباحثان بالاعتماد على : حيدر شلب وشكه ، إيرادات النفط في العراق وامكانات استخدامها في التنوع الاقتصادي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص

### ٦- هيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية

تتمثل بأجمالي النفقات الحكومية التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة وتقسم على قسمين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ، وتشمل النفقات التشغيلية رواتب الموظفين والنفقات الرأسمالية والتحويلية والمستلزمات الخدمية..... اما النفقات الاستثمارية فهي التي يمكن ان تسهم في توليد الدخل القومي للدولة . ومؤكد بان الدولة التي تكون فيها النفقات التشغيلية اكبر من الاستثمارية فان ذلك يدل على انها تعاني من مشاكل في الموازنة العامة وتحتاج الى الموازنة بين النفقات على اقل تقدير .

يكشف الجدول (٤) ثلاثة حقائق مهمة الاولى هي زيادة النفقات الحكومية - تحديدا التشغيلية - وهذا يعود الى لكثرة التعيينات بعد عام ٢٠٠٣ في القطاع الامني والعسكري وما تحتاجه الدولة لأعمار البنى التحتية وتوفير البطاقة التموينية والرواتب والتعويضات، والثانية تزايدها المستمر خلال المدة المدروسة فمن (٢٩١٨٦١٦٨٣٠٠) دينار عراقي في عام ٢٠٠٥ مروراً (٨٤٦٥٧٤٦٧٥٥٦) دينار عراقي في عام ٢٠١٠ وانتهاءً بـ (١٣٨٤٢٤٦٠٨٠٠٠) دينار عراقي في عام ٢٠١٣ والسبب في ذلك لتغطية ما تحتاجه الدولة من متطلبات مستفيدة من الارتفاع في اسعار النفط ، اما الحقيقة الثالثة وهي ان النفقات التشغيلية رغم انخفاضها بالمقارنة مع النفقات الاستثمارية فما تزال تشكل اكثر من (٦٠%) من إجمالي النفقات وهذا الأمر بحد ذاته مشكلة تتطلب التقليل من النفقات التشغيلية والتوجه صوب الاستثمار الداخلي والخارجي لتحقيق الاستقرار المالي للدولة .

جدول (٤) النفقات التشغيلية والاستثمارية ومساهمتها لأجمالي النفقات العامة للمدة

(٢٠١٣- ٢٠٠٥) دينار عراقي

السنة	التشغيلية	النسبة %	الاستثمارية	النسبة %	اجمالي النفقات العامة
٢٠٠٥	٢٨٤٣١١٦٨٣٠٠٠	٩٧.٤١	٧٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٢.٥٩	٢٩١٨٦١٦٨٣٠٠
٢٠٠٦	٤١٦٩١١٦١٣٩٢	٨١.٨٠	٩٢٧٢٠٠٠٠٠٠	١٨.٢٠	٥٠٩٦٣١٦١٣٩٢
٢٠٠٧	٣٩٠٦٢١٦٣٠٠٥	٧٥.٥١	١٢٦٦٥٣٠٥٠٠٠	٢٤.٤٩	٥١٧٢٧٤٦٨٠٠٥
٢٠٠٨	٤٤١٩٠٧٤٦٤٠٣	٧٣.٨٢	١٥٦٧١٢٢٧١٤٥	٢٦.١٨	٥٩٨٦١٩٧٣٥٤٨
٢٠٠٩	٥٤١٤٨٠٨١١٣٨	٧٨.٢٨	١٥٠١٧٤٤٢٦٩٧	٢١.٨١	٦٩١٦٥٥٢٣٨٨٣٥
٢٠١٠	٦٠٩٨٠٦٩٤٩٥٢	٧٢.٠٣	٢٣٦٧٦٧٧٢٦٠٤	٢٧.٩٧	٨٤٦٥٧٤٦٧٥٥٦
٢٠١١	٦٦٥٩٦٤٧٣٨٢٧	٦٨.٨٩	٣٠٠٦٦٢٩٢٨٧٣	٣١.١١	٩٦٦٦٢٧٦٦٧٠٠
٢٠١٢	٧٩٩٥٤٠٣٣١٣٧	٦٨.٢٥	٣٧١٧٧٨٩٧٠١٣	٣١.٧٥	١١٧١٣١٩٣٠١٥٠
٢٠١٣	٨٣٣١٦٠٠٦٠٠٠	٦٠.١٨	٥٥١٠٨٦٠٢٠٠٠	٣٩.٨٢	١٣٨٤٢٤٦٠٨٠٠٠

المصدر: حيدر فاضل عبد الرضا سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في العراق واثارها الجيوبوليتيكية (شركات النفط انموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص٢٦٨ .

### ١- مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية لأجمالي الصادرات

تنظر الجغرافيا السياسية لصادرات الدولة اومدى التنوع فيها نظرة اهتمام كبيرة وتعد التنوع فيها مصدراً من مصادر القوة ، فكلما تنوعت صادرات الدولة الى الخارج كلما امتلكت مرونة

كبيرة في التعامل وبيعدها ذلك عن الخضوع والاستغلال لدولة بعينها من جهة ويجنبها المشاكل في حال تعرضها لآزمات اقتصادية وسياسية ، وفي المقابل ان لتتوع صادرات الدولة قوة اعتبارية تتمثل في قابليتها على الاسهام في تجهيز ما تحتاجه اقتصاديات الدول الاخرى من سلع وخدمات وموارد فضلاً عن ذلك يفتح امامها المزيد من العلاقات مع الدول الاخرى وبيعدها عن العزلة .وبالعكس تماماً نجد الدولة التي تعتمد على مصدراً واحداً في تجارتها وخصوصاً اذا كان من النوع الذي يتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية ارتفاعاً وانخفاضاً فان ذلك سوف يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة تكون سبباً في ضعفها جيوبوليتيكاً من قبيل انه يؤثر على مدى استقلالية التنمية الاقتصادية ويكون تابعاً لاقتصاديات الدول المستهلكة له . ويمكن ان نعطي تصوراً واضحاً عن مدى اعتمادية الجدولة بالكامل على القطاع النفطي من خلال مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الميزان التجاري الذي يعكس المستوى الذي وصل اليه تطور اقتصاد الدولة .

تدل الارقام الخاصة بالجدول (٤) على ان معظم صادرات العراق الى الخارج هي الصادرات النفطية وتشكل اكثر من (٩٩%) . مع الرجحان الواضح للنفط الخام من هذه الصادرات الذي يتراوح ما بين (٩٥.٤ - ٩٩.٧%) ، في حين تراوحت نسبة المنتجات النفطية الاخرى من اجمالي الصادرات النفطية ما بين (٠.٣ - ٠.٨%) خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣ (١٧).

#### جدول (٤) مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية بالنسبة لأجمالي الصادرات

للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٣) مليون دينار عراقي

السنة	الصادرات النفطية	النسبة %	الصادرات غير النفطية	النسبة %	اجمالي الصادرات
٢٠٠٤	١٧٧٠٠	٩٩.٣٨	١١٠	٠.٦٢	١٧٨١٠
٢٠٠٥	٢٣٥٧٩	٩٩.٥٠	١١٩	٠.٥٠	٢٣٦٩٨
٢٠٠٦	٣٠٢٩٨.٧٠	٩٩.٢٤	٢٣٠.٧	٠.٧٦	٣٠٥٢٩.٤
٢٠٠٧	٣٩٣٣٦.١٠	٩٩.٣٦	٢٥٣.٨	٠.٤٦	٣٩٥٨٩.٩
٢٠٠٨	٦٣٤١٧.٩٠	٩٩.٥٢	٣٠.٨	٠.٤٨	٦٣٧٢٦.١
٢٠٠٩	٣٩٣٠٦.٨	٩٩.٦٩	١٢٣.٦	٠.٣١	٣٩٤٣٠.٤
٢٠١٠	٥١٥٨٩.١٠	٩٩.٦٦	١٧٤.٥	٠.٣٤	٥١٧٦٣.٦
٢٠١١	٨٣٠٠٦.٢	٩٩.٧٤	٢٢١	٠.٢٦	٨٣٢٢٥.٩
٢٠١٢	٩٤٠٩٧.٦	٩٩.٦٧	٢٦١.٨	٠.٢٧	٩٤٣٩١.٦
٢٠١٣	٨٩٤٠٢.٥	٩٩.٦٢	٣٣٩.٤	٠.٣٨	٨٩٧٤١.٩

المصدر: الباحثان بالاعتماد على

١- صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية ، ٢٠١٢ ، ص ١٥ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١٤ ، مديرية إحصاءات التجارة ، ٢٠١٥ ، ص ٦ .

وهذا يعني ان العراق يفقد للتنوع في الصادرات ، وهو مؤشر من مؤشرات الضعف الاقتصادي كون الميزان التجاري يعتمد اعتماداً كلياً على المنتجات النفطية ويعاني من العجز الدائم بخصوص السلع غير النفطية المصدرة ، ومن ثم أي انخفاض في اسعار النفط سوف يجعل الدولة تعاني من عجز دائم في توفير الإمدادات المالية الكافية لاعتمادها الكلي على النفط ، ويضيف مشكلة جديدة لجملة المشاكل التي تعاني منها .

### المطلب الثالث: الأثار الجغرافية السياسية للاقتصاد أريعي في بناء دولة العراق

#### وقوتها

تعد المقومات الاقتصادية للدولة بشتى قطاعاتها احد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة على المستويين الداخلي فمثلاً بقدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة من خلال استثمار ما تمتلكه من موارد وثروة ، وهذا من شأنه ان يحث تغييرات جوهرية في مستويات المعيشة للسكان ، ومن ثم في الاندسكيب الداخلي لها ، والخارجي الذي يؤثر على علاقاتها في اطارها الاقليمي والعالمي ، فقد تسعى لتنفيذ سياستها الاقتصادية الى انشاء وتنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة التي قد تعرضها لطلب فروض واعانات من الخارج ، وهذا يؤثر بالطبع في علاقاتها مع العالم الخارجي<sup>(١٨)</sup>.

ولما كانت الجغرافيا السياسية معنية بشكل اساسي في دراسة القوة فان الثروة هي القوة الحقيقية التي تمتلكها الدولة وعلى ضوءها تقسم الدول الى غنية وفقيرة ، وتستمد الدولة قوتها الاقتصادية من

مواردها الاقتصادية والكفاءة التي تستغل بها هذه الثروات ومدى امتلاكها للتقنية الحديثة وعلاقتها التجارية وامكانية تعرضها للحصار صادراً ووارداً ، فالكثير من الدول نجحت في تعبئة مواردها فأحرزت تقدماً بينما فشلت الاخرى في ذلك<sup>(١٩)</sup> .

ان غنى الدولة بالموارد الطبيعية المتمثلة بالتربة الخصبة وتوفر الموارد المائية والموارد المعدنية ومصادر الطاقة التي تسهم في تنمية اقتصادها ويجعلها تمتلك عنصراً من عناصر القوة المادية التي يمكن ان تسهم في تعزيز مكانة الدولة في نفوس ابنائها وامام الدول الاخرى ، فضلاً عن انها تستطيع ان تؤمن ما تحتاجه من موارد وصناعات وعملات اثناء اوقات الحرب والسلم . وفي كثير من الاحيان تكون قوة الدولة مرهونة بمورد واحد تعتمد عليه اعتماداً كلياً في بناء قوتها وسياستها الداخلية والخارجية ، وهذا الأمر قد يخلق للدولة مشاكل كثيرة ويجعلها في اضعف حالتها وقد يضطرها ذلك للجوء الى الاقتراض الخارجي لتنفيذ خططها التنموية .

١- وبالعودة الى العراق فقد بينا سلفاً انه يعتمد اعتماداً كلياً على النفط بمعنى انه احادي الجانب بامتياز وقد كان لذلك تداعيات سلبية على قوة الدولة وسياستها الداخلية والخارجية ، فبدلاً من التوجه الحقيقي نحو الاستفادة من هذا المورد الذي لا يمكن لدول العالم غنيها وفقيرها الاستغناء عنه في تنويع مصادر الدخل وزيادة عائداتها ، أصبح محدداً لقوة الدولة وأدائها في تنفيذ برامجها التنموية ، وحتى تتضح الصورة اكثر سوف نتناول انعكاسات الاقتصاد الريعي على الاثار على المستوى الداخلي .

وسوف نتاول الكيفية التي يوتر فيها الاقتصاد الريعي على المستوى الداخلي للدولة وعلى النحو الاتي :

#### أ- الاثار السياسية

ويمكن اجمال تأثيرها على بناء دولة العراق وقوتها على النحو الاتي :

١- للريع النفطي اثاراً سياسية كبيرة على بناء الدولة وقوتها في العراق ، ولعل ما يشير اليه الدكتور حسن لطيف الزبيدي شاهداً على ذلك ، ان تزامن ظهور النفط مع تكوين الدولة في العراق وعلى ضوء ذلك نشأت العلاقة بين النفط والتنمية مع توسع عمليات بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها ولاسيما بعد اتفاقية تقاسم الارباح عام ١٩٥٢ ، وقد شكل وجود النفط في العراق جوهر المشكلة ، اذ سعت النخب الحاكمة التي تعاقبت على الحكم

للسيطرة على النفط بهدف احتكار السلطة والثروة معاً . وقد نتج عن ذلك تعزيز الاتجاهات نحو ترييع الاقتصاد مع تزايد الاستبداد لنمط الدولة في العراق (٢٠) .

تراكم الإيرادات النفطية وسوء استعمالها في العراق منذ نهاية الخمسينيات وحتى الوقت الحاضر فكانت من العوامل الرئيسة في مشكلات الدولة الحالية التي أضعفت قوتها امام ابناء شعبها بسبب الادراك غير الكافي لمشكلات العراق الاقتصادية الحقيقية نتيجةً للسياسة الاقتصادية الخاطئة التي تخلط بين الحاجة الى تحرير السوق من تدخل الدولة .ويمكن ملاحظة مظاهر الاقتصاد السياسي للدولة من خلال الفشل الحكومي الواضح في توفير الحاجات الاساسية للمواطنين والخدمات العامة الضرورية وإعادة إنشاء مشاريع البنية التحتية الاساسية واستعادة النشاط الاقتصادي ، وتزايد حدة التباين في الدخل والثروات بين القلة الثرية المنتفعين من الحرب والاحتلال والسياسيين البارزين

٢-ومناصريهم المقربين أصحاب الامتيازات من ناحية والغالبية العظمى الذين تتدهور معيشتهم بأطراد (٢١) .

٣- تدخل الدولة في الاقتصاد ومن ثم احتكار تمويل إنشاء وتمويل المشروعات الاقتصادية بمجملها مما الى تزايد مركزية الدولة وسيطرة الأسر الحاكمة على المؤسسات الاقتصادية وإعطاء أهمية استثنائية لأجهزة الرقابة والقمع السياسي ،وبذلك تحولت الى دولة تسلطية شمولية تخترق النظام الاقتصادي الوطني وتلحقه بالدولة من خلال توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة من قبل الدولة على الحياة الاقتصادية والاستيلاء في الاخير على الفائض الاجتماعي وكذلك فائض القيمة ومن ثم شيوع مفهوم رأسمالية الدولة .ان الهيمنة المركبة للدولة الريعية الشمولية استقطبت من خلالها الاعداد الكبيرة من موظفي الدولة وتزايدت اعداد المنخرطين في المؤسسة العسكرية وابتلعت فيه منظمات المجتمع المدني وفككت جميع اشكال التلاحم والتنافس وهو ما نتج عنه نوع من القطيعة بين الدولة والمجتمع ومن ثم تراجع في هببة الدولة (٢٢) . وقد اثر هذا بشكل واضح على سير و نتائج العملية الانتخابية في العراق ، ومن خلال توجه موظفي الدولة بشكل عام والمؤسسة العسكرية بشكل خاص اتجاه من يمسك زمام السلطة .

٤- تدعيم البيروقراطية وتغليب المنهج السياسي ذو الطابع الامني على حساب المنهج الإداري ذي الطابع الفني ، وهذا ما عمدت اليه الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد تمثل ذلك

بإضافة أعداد كبيرة من الوزارات الجديدة عدا الهيئات المتخصصة كالسياحة والرياضة والشباب وغيرها ، فضلاً عن التوسع الأفقي في الوزارات القائمة<sup>(٢٣)</sup>. وهذا الأمر ترتبت عليه استنزاف موارد مالية كبيرة لتغطية نفقات ما تحتاجه هذه الوزارات والهيئات من رواتب وبنية وسيارات مما جعل ميزانية الدولة تفقد الكثير من الأموال التي كان بالإمكان توظيفها في إعادة أعمار ما دمرته الحرب .

٥- تراجع الديمقراطية في ظل الاقتصاد أربي وهو من المواضيع التي لاقت قدراً كبيراً من الاهتمام تأصيلاً وتنظيراً فعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة برزبوسكي ، و م. الفاريز ، وخ . أشيبوغ ، وف . ليمونجي التي أجريت لمقارنة التجربة الاقتصادية والسياسية لـ (١٤١) دولة منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات القرن الماضي ، وقد تبين منها ان الدولة الغنية قادرة على جعل الديمقراطية مستدامة ، ففوق مستوى معين من التنمية الاقتصادية قدر بنحو (٤) الاف دولار من الناتج المحلي للشخص الواحد تكون الديمقراطيات منيعة وثابتة ، اما تحت هذا المستوى فيمكن للديمقراطيات الازدهار او قد تذبل او تموت ، وقد وجد علماء السياسة ان الوفرة من الثروة النفطية على وجه الخصوص تضعف الاتجاه نحو الديمقراطية ، وهذا ما اثبتته دراسة م. رويس في عام ٢٠٠١ باستخدام التحليل الإحصائي لـ(١١٣) دولة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٧ ، التي وجد فيها ان الدولة التي تعتمد في صادراتها المعدنية تميل لأن تكون اقل لذلك يرى بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي اقل احتمالاً لتصبح ديمقراطية من نظيراتها الفقيرة بالموارد<sup>(٢٤)</sup>. ثمة علاقة أوجدها ت. فريدمان في دراسته المعنونة ((القانون الاول للسياسات النفطية )) بين سعر النفط ووتيرة استدامة الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية وان العلاقة بينهما عكسية ، إذ أن سعر النفط ووتيرة الحرية يتحركان باتجاهين متعاكسين في الدول الغنية وتأييداً لذلك يرى رينشارد يونغ ان ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي على ما يبدو يساعد في دعم الاستبداد في الدول الغنية بها<sup>(٢٥)</sup>.

٦- لم يختلف العراق إطلاقاً عن الدول الخليجية او غيرها التي تعتمد على النفط كمصدر أوحده في صادراتها رغم ان هناك بعض المؤشرات التي تدل على وجود ديمق عام ٢٠٠٣ لكن ظهور حالات الاحتقان الشعبي وعدم الرضا بالأداء الحكومي الذي تم التعبير عنه بمظاهرات عمت الدولة بعد عام ٢٠١١ . وقد قوبلت بالتجاهل تارةً وبالإجراءات العميقة التي لجأت إليها الحكومة تعبر عن هشاشة الدولة لا قوتها فاللجوء إلى القوة الصلبة بحد ذاته تعبيراً عن الهشاشة

البنوية للدولة القائمة على المحصاصة والطائفية<sup>(٢٦)</sup>، التي عمقت الفجوة بين الشعب والدولة ولذلك علت الصيحات المطالبة بالإصلاح على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

## ب- الآثار الاقتصادية

وتتمثل بالاتي :-

١- ان اسهام العوائد النفطية في الميزانية العامة بنسبة (٩٠%) وهي عوائد خارجية ريعية وليست انتاجية ، قد ترتب عليها انتاج حكومة كبيرة بنفقات ضخمة وبقدرات مالية غير قائمة على جباية الضرائب ولما كانت الدولة هي القائمة على توزيع الامتيازات والمشاريع اعماراً ومناقصات ووكالات فأن المستفيد منها النخبة المرتبطة والمالية للدولة سواء كان هذا الولاء بنمط سياسي او عشائري<sup>(٢٧)</sup> .

٢- ترتب على الارتفاع الكبير في اسعار النفط بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً الى عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في العائدات النفطية وقد اوقع هذا الارتفاع الدول الريعية ومنها العراق في اربعة مشاكل هي :

أ- فقدان مرونة الانتاج وهذا الامر متأني من الارتفاع الكبير غير المتوقع في اسعار النفط الذي ادى الى ارتفاع كبير في حجم الموازنات الحكومية وهو ما يعني زيادة الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، وقد كان لذلك دوراً في فتح شهية الافراد لحجم اكبر من الانفاق وخاصة الاستهلاكي منه بمعنى التوجه نحو الميل الحدي للاستهلاك العالي نتيجةً للحرمان الذي عانى منه المواطن كثيراً خلال السنوات الماضية ، وهذا ما شكل عبئاً كبيراً على القطاع النفطي المطلوب منه ان يرفع الانتاج والتصدير لتلبية الحاجات الاقتصادية الجديدة المتزايدة لكلاً من الحكومة والافراد في ظل ما يعانيه القطاع النفطي من مشاكل في البنى التحتية .

ب- تعميق حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد وتكمن هذه المشكلة التي تواجه القطاع النفطي بأنه القطاع الاوحد الذي يقود الاقتصاد وتراجع حصة القطاعات الاخرى وهذا الامر خلق حالة من الدورة السريعة في الاسواق المحلية جعل من القطاعات الانتاجية غير قادرة على مجارة هذه الدورة سواءً من حيث الانتاج والتشغيل التي تحتاج الى مدة اطول حتى تتكيف مع الواقع الجديد المترتب على ارتفاع الطلب الناتج عن تعاضد العائدات النفطية وهو ما ولد فجوة زمنية بين العرض والطلب ، الى جانب ذلك ساعد المجيء السريع لهذه العوائد على النظر عن الكلفة الاقتصادية الحقيقية لأقامة المشاريع الاستثمارية مما ادى الى اقامة مشاريع بعدد

كبير لا تمتع بكفاءة اقتصادية عالية وكان هذا الامر جلياً في عدد المشاريع التي لم تقدم منفعة حقيقية للاقتصاد مقارنة بالمبالغ الضخمة التي صرفت عليها (٢٨) .

٣- ان ابرز ما افرزه الاعتماد والمفرط على النفط هو ارتفاع نسبة المخصص من الموازنة العامة للنفقات التشغيلية يرافق ذلك قلة في التخصيصات للنفقات الاستثمارية ونتيجة لضعف المستوى الانتاجي لمعظم القطاعات الاقتصادية في تلبية الجانب الاستهلاكي فإن الطلب الكلي للاستهلاك اتجه نحو الاستيراد من الخارج تلبيةً لمتطلبات الاستهلاك المحلي مما ادى الى شحة الموجودات في العملات الصعبة ، ومن ثم عجز دائم في موازين المدفوعات . وكذلك أخفقت الموازنة العامة عبر سياساتها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي واتجهت نحو الانفاق الجاري المولد للفائض الطلب الاستهلاكي مع استمرار ضعف الطاقة الاستثمارية (٢٩) .

٤- الإصابة بالمرض الهولندي ( Dutch Disease ) كان من نتائج الاعتماد المفرط على القطاع النفطي نتيجة لارتفاع أسعار النفط ظهور ما يسمى بالمرض الهولندي ، اذ اسهم ارتفاع اسعار النفط في استهلاك المزيد من الخدمات والى تركيز الاستثمارات في قطاع الخدمات غير التجارية ، وهذا ادى بدوره الى اعادة توزيع الموارد في الاقتصاد لصالح القطاعات غير التصديرية ولغير القطاع الصناعي وقطاعات التصدير . ان ارتفاع اسعار النفط سلاح ذو حدين على الدولة المنتجة والمصدرة له الى جانب تحسن في الميزان التجاري وفي موازين المدفوعات ، الا ان له بالغ الاثر في ارتفاع معدلات التضخم المحلي وارتفاع اسعار الصرف بالقيم الحقيقية مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الصادرات غير النفطية (٣٠) .

٥- مزاحمة القطاع الخاص وهذا الامر حصيلة الاثار المترتبة على الارتفاع الكبير في الايرادات النفطية هو ذلك الارتفاع في الانفاق الحكومي الذي ادى في نهاية الامر الى زيادة الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة . وهكذا ساهم الامر في خلق حالة من الطلب الواسع على النقود بسبب التوسع الكبير ف الحكومي بشقيه التجاري والاستثماري الامر الذي جعل البنك المركزي العراقي يلجأ الى رفع سعر الفائدة الى مديات واسعة للحد من التضخم السائد في الاقتصاد وهو ما ادى الى تقلص انفاق القطاع الخاص وتحجيم دوره في النشاط الاستثماري وهوما يتناقض و الهدف المعلن من تشجيع القطاع الخاص وجعله رديفاً للقطاع العام (٣١) .

## ت- الاثار الاجتماعية

تترتب على الاقتصاد الريعي اثاراً اجتماعية يمكن توضيحها على النحو الآتي :

١- من المعالم البارزة في الجانب الاجتماعي هو تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي وتعاضم التهميش الاجتماعي وبشكل خطير بحيث بات ينذر بتوترات اجتماعية قد يكون من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وخاصةً اذا ما انفجرت هذه التناقضات المكبوتة بفعل عوامل اخرى (٣٢).

٢- يرى المعنيون في الريع النفطي ان الحكومات التي تعتمد على الدخول الريعية تعمل بالإبقاء على موازين القوى الاجتماعية على حالها دون العمل على تطويرها بحيث تب العلاقات بين الحاكم والمحكوم هي علاقات تحكمها (( قدرة من يملك ويعطي ..... ومن ينتظر الهبات والمنح )) وهذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي بدوره الى تعاضم ثقافة الاستكانة على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق ، بل الامر يمتد الى ابعد من ذلك ، اذ يسيطر الريع على العلاقات الابوية والعشائرية على العلاقة بين الحكام والمحكومين وفيه تصبح العلاقات الشخصية اعلى واهم من العلم والفكر والمعرفة (٣٣).

٣- افرز النمط الريعي وسوء استخدام الريع مشكلة خطيرة لا يمكن تجاهلها بأي حال وهي مشكلة الفقر وتباين مستوياته ، وقد طالت هذه الظاهرة المجتمع العراقي بكافة أطيافه وهي حصيلة ما عاناه العراقيين من ظلم جائر وحروب وحصار وتهجير . ورغم تبني الدولة لإستراتيجية التخفيف من الفقر في عام ٢٠١٠ ، فما تزال مرتفعة رغم انخفاضها الى (١٩%) بحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق ٢٠١٢ (٣٤).

٤- تفاقم مشكلة البطالة وتعاضمها في ظل الاقتصاد الريعي التي ازدهرت في ظله ، ويمكن عدها السبب المباشر للكثير من المشاكل التي يأن منها المجتمع ، وتزداد خطورتها عندما تكثر في الفئة الشابة والمتعلمة ، وهذا ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي ، إذ أشار تقرير التنمية البشرية للعراق لعام ٢٠١٤ الى تناسب معدلات البطالة طردياً اذ تتزايد في فئات الحاصلين على التعليم الجامعي ، فقد شكل العاطلين على العمل من حملة الشهادة الابتدائية (١٥.٤%) من مجموع العاطلين عن العمل ، في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون الشهادة الجامعية فأعلى (٣١.٦%) وهذه النسبة تتباين ما بين الذكور والإناث ، اذ ترتفع للإناث مقارنة بالذكور وواقع (٣٣.٣ ، ١٥.٥%) لكل منهما على الترتيب وهما يعدان

مرتفعان قياساً بالمعدل العام للبطالة البالغ (٢٠.٧%) للإناث و(١١.١%) للذكور، ناهيك عن ارتفاع نسب البطالة في الحضر مقارنةً في الريف (٣٥).

٥- تراجع الطبقة الوسطى و انحسارها التي عادة ما يقع على عاتقها النهوض بالتنمية، اذ ينتمي لها اغلب العاملين من ذوي اللياقات الزرق والبيض، ففي الاقتصادات الريفية تتحسر هذه الفئة التي تتميز بحراك اجتماعي ومدني، وقد انحسرت هذه الطبقة في العراق بداية تسعينيات القرن الماضي واستمرت بالانحسار حتى الوقت الحاضر.

٦- ان ابرز ما يميز المجتمعات في الاقتصادات الريفية ضعف الإرادة والمبادرة والوطنية، اذ يصبح المواطن اتكالياً اكثر مما هو منتجاً او مبدعاً.

## ٢- الآثار على المستوى الخارجي

ترك الاعتماد المفرط على النفط تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية للدول الريفية وعلى

سيادتها ويمكن أجمال هذه الآثار :

أ- الانكشاف الخارجي ويتمثل الاثر البالغ للانكشاف الاقتصادي يكون على المستوى الخارجي اكثر منه على المستوى الداخلي من خلال الالتصاق الشديد لأقتصاد الدولة باقتصاديات الدول الاخرى، والواقع ان الاقتصاد العراقي يعاني من عمق هذه الانكشاف والتبعية ومدى حاجته الكبيرة الى الخارج لسد ما يحتاجه، وهذا ناتج عن ما تعرض له العراق من حروب وحصار واحتلال وفساد الي واداري، ومن ثم اضحى العراق شديد التأثر بمتغيرات الاقتصاد الدولي والوافدة<sup>(٣٦)</sup>، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح ما تعرض له الاقتصاد العراقي ابان الأزمة العالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وأزمة انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ وما ترتب عليهما من آثار بدت واضحة على الاقتصاد العراقي أبرزها العجز في الميزانية ولجوء الدولة الى سياسة النقشف وهذا الأمر لم يحدث لولا اعتماد العراق على النفط كسلعة وحيدة في هيكل الصادرات، لذا يمكن القول ان الاقتصاد الريعي اكثر تأثراً بما يجري في البيئة الدولية، بل يكون مستورداً لكل الأزمات التي تحدث فيها.

ب- المديونية الخارجية ويكون اثرها مضعفاً لدور الدولة ويجعلها في بعض الاحيان ترض لشروط الدائن، ان الاقتصاد العراقي ليس بعيداً عما يحدث لاقتصاديات الدول النامية من ناحية سوء ادارة القروض الخارجية التي تحصل عليها، ففي العراق وجهت القروض نحو شراء الأسلحة والمعدات بحيث قدرت مديونية العراق في عام ١٩٩١ (٤٢)

مليار دولار<sup>(٣٧)</sup>. وبحسب البنك المركزي العراقي ان ديون العراق الخارجية بلغت بعد عام ٢٠٠٣ (١٤٠) مليار دولار ن ضمنها ديون دول الخليج العربي ، الا انها انخفضت بعد المفاوضات التي اجراها العراق صندوق النقد الدولي ونادي باريس التي ادت الى اطفاء (٨٠%) ، ويقدر مجموع الديون الخارجية ب(٨٧.٧)مليار دولار لعام ٢٠١٠ ويمكن توضيح اثار المديونية على الدولة سيادةً وسلوكاً في الجوانب الآتية<sup>(٣٩)</sup> :

### ١- الجانب السياسي

ان خطر ما يخلفه خم المديونية من اثار هي التي تتعكس على الجانب السياسي للدولة المدينة ، اذ اثبتت التجارب ان الدول التي تعاني من مشاكل داخلية وتلجأ للدين ويكون صندوق النقد الدولي طرفاً في هذه العملية فأن هذه مشاكل هذه الدول سوف تزداد بسبب القيود التي يضعها على الدول المدينة لتنفيذ سياساته .

### ٢- الجانب الاقتصادي

ما من شك ان حجم المديونية تؤدي بالضرورة الى حالة التبعية الاقتصادية ، وان الدائن يفرض في مثل هذه الحالة برامج معينة اتجاه المدين بغية الحصول على دينه مما يعمق التبعية الاقتصادية ، الامر الذي يجعل من الدول المدينة ان تعتمد على المساعدات الخارجية للتنمية واعتماد سياسة صارمة للتقشف من اجل التخفيف من اعباء ديونه هذا من جهة وان ما تفرضه الجهات الدائنة من شروط ينحصر دورها في انفاق هذه المبالغ باتجاهات استهلاكية لا إنتاجية .

### ٣- الجانب الاجتماعي

يظهر الاثر الواضح لهذا الجانب كنتيجة طبيعية للجانبين السياسي والاقتصادي على الاجيال الجديدة وردود فعلهم على تلك الاثار و ربما تكون عنفية وخطيرة .

### المطلب الرابع : الحلول المقترحة لتنويع الريع

ان اعتماد العراق بشكل مفرط على الصادرات النفطية التي جعلت من اقتصاده احادي الجانب ومعرضاً لأنكاسات حادة على اثر الانهيار المتكرر في اسعار النفط ، فأن الامر يتطلب من صناع القرار وضع رؤية شاملة للنهوض بالاقتصاد والتخلص قدر المستطاع من هيمنة القطاع النفطي ، وهذا لا يتحقق الا من خلال وضع رؤية اقتصادية شاملة تكون على شكل خطوات هي :

## ١- ادارة توزيع الربح

ان في تبني هذه الخطوة سوف يسلب الدولة الربعية اهم من مقومات بقائها واستمرارها ويجعلها اكثر توجهها نحو الديمقراطية بالعكس تماما مما مر معنا سلفاً عن طبيعة العلاقة بين الدولة الربعية والديمقراطية ، يعني ذلك مشاركة شريحة اكبر من المجتمع في العمل والإنتاج<sup>(٤٠)</sup> . وفي هذا المجال توجد ثلاثة تجارب يمكن في حال تبني احدها ان يحقق في منفعة كبيرة للاقتصاد العراقي وهي :

**أ- تجربة الاسكا-** تقوم على اساس فكرة ادارة الربعي النفطي وتوزيعه في سنوياً على كل رجل وامرأة وطفل ، وقد نادى بهذه الفكرة أوساط أكاديمية غربية ابان الحرب الامريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ لأقامة صندوق للعراقيين يقوم بتخصيص جزء من عوائد النفط وتوزيعها مباشرةً ويحقق هذا الصندوق بحسب المنادين به جملة من المزايا السياسية والاقتصادية هي :

١- يمكن ان يساعد على حل العديد من المشاكل السياسية من خلال الشعور لدى المواطنين بملكية هذه الثروة .

٢- سيقفل وجود هذا الصندوق الحصة من الايرادات التي تقع بأيدي مسؤولي الحكومة ومن ثم تقل حالة التصارع والتنافس بين الاحزاب والاطراف السياسية .

٣- يشجع الصندوق على زيادة كفاءة صناعة النفط ، فلما كان مقدار المدفوعات الى المواطنين يتوقف على كفاءة صناعة النفط ، فأن هذا الامر ينبغي ان يزيد من الضغط السياسي لتطوير هذه الكفاءة .

٤- ان هذا الصندوق يؤدي الى تقليص تدفق العوائد على الحكومة ، ومن ثم تخفيض هيمنة الدولة على الاقتصاد خاصةً اذا كان الاقتصاد المحلي للدولة يعتمد على العوائد النفطية بنسبة (٥٠%) او اكثر وفي ذلك امكانية للتخلص من الفساد المستشري .

٥- من خلال هذا الصندوق يمكن فسخ المجال لتطوير اسواق الاقتراض ، اذ بإمكان الاستفادة من حصص المواطنين في تكوين دخل منتظم كضمانة للاقتراض ومن ثم امكانية تحقيق فرص الاعمال التجارية والتنمية<sup>(٤١)</sup> .

**أ- تجربة النرويج** كانت النرويج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوضع مستقر قبل اهتمام الشركات النفطية ببحر الشمال ، وقد كان لتباين اسعار النفط صعوداً وهبوطاً اثره الواضح في تخبط الخطط المستقبلية المقررة للانفاق العام والموازنة ، وحتى تتمكن من

التغلب على هذه الاشكالية قررت الحكومة النرويجية بإنشاء صندوق النفط النرويجي بعد الموافقة عليه من البرلمان في عام ١٩٩٠، ومن جملة الاسس التي على ضوءها قام الصندوق ان يتم ادخال الايرادات النفطية المتحققة في زمن انتعاش أسعاره في السوق الدولية من عدمه في الصندوق لكي يتجنب اقتصاد الدولة لآثار السلبية (٤٢).

ثمة امور ساعدت على نجاح التجربة النرويجية ويمكن ان تعطي للعراق حافزاً في تبنيتها ، اذ تمكنت النرويج من بناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة وتوطدت بالارتكاز الى نظام اقتصاد السوق المفتوح قبل ان يتم اكتشاف النفط ويشتمل على فكرة العقد والتعاقد ، وقواعد حماية الملكية الخاصة الى جانب الانضباط المالي الدوري تحسباً لأنخفاض اسعار النفط المشهورة بتقلبها التاريخي . وقد ايدت المجموعة الدولية للامم المتحدة ( International Crisis Group ) تبني هذا الخيار في العراق ، من خلال انشاء

صندوق خاص بمعزل عن الميزانية الوطنية العامة بحيث تكون هياكله الادارية مستقلة بذاتها الى حد كبير عن صانع القرار السياسي<sup>(٤٣)</sup>.

## ب- تجربة السلطة التشريعية

فكرة هذه التجربة مستوحاة من التجريبتين السابقتين تقريبا وتقوم على اساس اخضاع إيرادات النفط للسلطة التشريعية باعتبارها الممثل الوحيد الشعب وتمتلك دوراً رقابياً بدلاً من السلطة الناشئة عن الاستقلال المالي الذب توفره إيرادات النفط للحكومة<sup>(٤٤)</sup>.

### ٢- تنويع مصادر الربح

من اجل كسر الاحادية الجانب في الاقتصاد العراقي الممثلة بالاعتماد على النفط وتضاؤل القطاعات الأخرى ، فإن الامر يتطلب ان توضع إستراتيجية يكون التركيز فيها على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة ، فعلى طول العقود الماضية عانت هذه القطاعات من تحديات كبيرة جعلتها تفقد دورها التنموي ، وأصبحت مساهمتها ضئيلة جداً في الناتج المحلي الإجمالي . وعلى هذا الأساس فإن الواقع يتطلب ايجاد رؤية شاملة تعتمد على إيرادات تكون بعيدة عن التقلبات الحادة في اسعار النفط . مع الإشارة الى العراق قد حباه الله بمعطيات طبيعية وبشرية يمكن ان تسهم في تنويع الإيرادات فيما لو احسن استثمارها ولتحقيق الهدف من ذلك يتطلب الامر الاتي :

أ- تفعيل دور القطاعي الصناعي في تنويع مصادر الاقتصادي الوطني والحد من المشاكل التي شخصتها الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، والعمل على تحقيق الاهداف التي تسعى لتحقيقها من قبيل بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة وتحسين القدرات الإنتاجية من خلال تغيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص وتحسين البنية التحتية وصولاً الى بناء مدينة صناعية لكل محافظة من عام ٢٠٣٠<sup>(٤٥)</sup> .

ب- انعاش الزراعة لتصبح من الاولويات التي ينبغي التركيز عليها على مستوى المحافظات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي عموماً. ويعد القطاع الزراعي اكثر حاجة الى دور فاعل للدولة في مجال اعداد البرامج والسياسات الزراعية لتحفيز الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع وجذب قوة العمل التي هجرته لاستغلال الأراضي الزراعية المنتشرة في انحاء البلاد ، وفي ذلك في ضوء زيادة اهتمام الدولة ومؤسساتها المتخصصة بالنظر الى

القطاع الزراعي من منظور اجتماعي فيما يتعلق بالدعم الحكومي ، وحصر المساحات الزراعية غير المستغلة والقابلة للاستغلال الزراعي وكذلك القابلة للاستصلاح بهدف تأهيلها واستغلالها ، الى جانب اعداد التشريعات القانونية من اجل تنظيم عقود بين الدولة والمزارعين<sup>(٤٦)</sup>.

ت- تنشيط السياحة والاثار في العراق لكونه يمتلك امكانات سياحية تنموية اذا ما استثمرت بشكل كفوء يمكن ان تكون من مراكز الاستقطاب السياحية في العالم ،اذ يمتلك العراق ارثاً حضارياً وامتداداً رسالياً يمتد لآلاف السنين قامت على ارضه اقدم الحضارات في العالم ،مما يؤهله كمصدر جذب للسياحة الثقافية والتاريخية والتراثية .كذلك يمتلك ارث ديني لمختلف الاديان من مرقد واضرحة مقدسة مما يجعله بامتياز مركز جذب للسياحة الدينية ، ناهيك عن امتلاكه للموارد الطبيعية والبيئية .ان الاستثمار في هذا القطاع يمكن ان يحقق تطوراً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للبلد من خلال انشاء المشاريع السياحية وتأهيل وتوسيع القائم منها واجراء عملية المسح السياحي والاثاري كخطوة مهمة لتفعيل هذا النشاط ، فضلاً عن ضرورة اجراء الإصلاحات الإدارية والتشريعية وحل الاشكالات التي تتقاطع مع الصلاحيات الموجودة بين الحكومات المحلية والوزارات المركزية ووضع القوانين التي تنظم انشاء وادارة المرافق السياحية واساليب ممارسة نشاطها واداء عملها وتصنيفها . ان تبني هذه الامور لكفيل بأن يجعل من العراق في طليعة الدول السياحية وستشكل عوائده نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي<sup>(٤٧)</sup>.

٣- تحسين قطاع الخدمات والتركيز الحكومي عليها ليس على انفاق الاموال فقط وانما على كسبها ايضاً ، فمن المعروف ان الخدمات العامة في العراق لم تقترب من الحدود المسموح بها للرضا بسبب المشاكل التي تعرضت لها الدولة . وحتى تتحقق الفائدة من هذا القطاع الحيوي المهم يتطلب منها القيام بالاتي :

أ-زيادة قدرة الحكومة على فرض رسوم اضافية مقابل تحسين الخدمات المقدمة للشعب وبشكل مرضي مما يؤدي بالتالي الى زيادة قدرة الحكومة على فرض ضرائب إضافية ومن ثم زيادة طرف الموازنة المتعلقة بالإيرادات .

ب- قدر تعلق الأمر بالمواطن فأن تقديم الخدمات العامة له بشكل ومرضي يؤدي الى زيادة قدرة الحكومة على فرض ضرائب إضافية ومن ثم زيادة إيراداتها .

ت- إشراك القطاع الخاص ( المحلي و الأجنبي ) في عملية تقديم الخدمات وتحسينها شريطة بقاء الرقابة والمتابعة والقيادة بيد الحكومة ومن ثم التخفيف عن كاهلها لاسيما الموازنة العامة (٤٨).

## الاستنتاجات

من خلال سير البحث توصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها :

- ١- تعد العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية علاقة جدلية حظيت باهتمام كبير من قبل المنظرين الاقتصاديين فالإقتصاد الريعي يراد منه الإقتصاد الذي يشكل فيه الربح الخارجي نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي للدولة الان الكل يشترك بإنتاجه وهذا يمثل الفاصل ما بينه وبين الدولة الريعية التي تعتمد على الربح الخارجي بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الذين يقومون بإنتاجه نسبة قليلة جدا لا تتعدى في احسن حالاتها (٢%) من اجمالي القوى العاملة .
- ٢- تجلت ملامح الإقتصاد الريعي في العراق بوضوح و الذي ادى في طبيعة الحال الى ايجاد الدولة الريعية ، وقد تمثل ذلك في ارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) اذ تتجاوز نسبة ذلك (٤٠%) الأمر الذي ترتب عليه خللاً واضحاً في مقدار التوازن بين القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي .
- ٣- لعل من مظاهر الدولة الريعية في العراق هو ان النفط يمثل الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق ، اذ بلغت الايرادات النفطية ما نسبته اكثر (٩٨%) للمدة المذكورة انفاً .والشيء نفسه يقال عند الحديث عن نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات التي بلغت اكثر من (٩٩%) خلال مدة الدراسة .
- ٤- ترتب على الإقتصاد الريعي وظهور الدولة الريعية القائمة على اساس النفط اثاراً كبير على بناء الدولة في العراق وقوتها ليكون عاملاً من عوامل الضعف التي لحقت بالدولة ابرزها على المستوى الداخلي انتاج حكومة كبيرة تتمتع ببيروقراطية شديدة نحت وبشكل لا يقبل الشك القطاع الخاص الى جانب فقدان المرونة في الانتاج والتوجه نحو زيادة الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، وارتفاع نسبة المخصص من الموازنة العامة للنفقات التشغيلية مقابل انخفاض في التخصيصات الاستثمارية .لقد نتج عن الاعتماد المفرط على النفط الاصابة بالمرض الهولندي الذي ادى الى اعادة توزيع الموارد في الإقتصاد لصالح القطاعات التصديرية . لم تقتصر الاثار على الجانب الإقتصادي فحسب ، بل امتدت الى الجانبين الاجتماعي والسياسي ولعل ما

يمثلها تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعاضم التهميش الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة والفقر في المجتمع العراقي وتزايد استبداد الدولة وانعدام نسبي للحياة الديمقراطية، فضلا عن الانكشاف نحو الخارج وبقاء العراق مديناً ولذلك تبعات ذات دلالات وهن جيوبوليتيكي

٥- امام الوضع القائم ثمة حلولاً يمكن عدها بمثابة التوصيات لصناع القرار في العراق هي تبني صناديق الثروة على غرار الاسكا والتجربة النرويجية لما جنته هاتين الدولتين من منافع اقتصادية واجتماعية انعكست ايجاباً على حالة الرفاه التي تشهدها والاستقرار السياسي الاقتصادي نتيجة لتوزيع الريع على سكانها، وبالامكان اللجوء الى التجربة البرلمانية شريطة ان يكون البرلمان مؤدياً لدوره الرقابي وغير خاضع للحكومة ، فضلا عن ذلك التوجه الجدي والحقيقي لاستثمار ما يتمتع به العراق من امكانات اقتصادية وزراعية وسياحية وخدمية ليكون ذلك مصدراً اساسياً من مصادر تنويع الريع وعدم الاعتماد على النفط .

## الهوامش

- (١) ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور ) ، لسان العرب، الجزء السادس ، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٧٨ .
- (٢) معاجم اللغة العربية ، متوفر على الرابط :  
[www.maajim.com/dictionary/](http://www.maajim.com/dictionary/)
- (٣) عدنان الجنابي ، الدولة الربيعية والدكتاتورية ، الطبعة الاولى ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٧-٨ .
- (٤) مايح شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الربيعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (٣) ، العدد(١٥) ، ٢٠١٠ ، ص٨-٩ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
- (٦) عدنان الجنابي ، مصدر سابق ، ص٨-٩ .
- (٧) المصدر نفسه ، ص ٩ .
- (٨) حيدر شلب وشكه ، ايرادات النفط في العراق وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص ١٤ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ١٤-١٥ .
- (١٠) مايح شبيب الشمري ، مصدر سابق ، ص ١٠ .
- (١١) محمد علي حميد مجيد ، الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد(٢) ، العدد(١١) ، ٢٠٠٩ ، ص٥٣ .
- (١٢) عبد الرزاق خلف الطائي ، الصناعة النفطية في العراقية : الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد(٢٦) ، ٢٠١٢ ، ص٢١٨ .

- (١٣) سهام كامل محمد ، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، المجلد (١)، العدد (٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٧ .
- (١٤) احمد طه حسين الجميلي ، دراسة الملامح الاساسية لخطط الموازنة العامة للدولة العراقية للسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٣) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (١٩) ، العدد(١٢) ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٣ .
- (١٥) سهام حسين البصام ، سميرة فوزي ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(٣٦) ، ٢٠١٣ ، ص ٦ .
- (١٦) ستار جابر عمران ، يوسف عبد الله عبد ، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٤٧) ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥-٧٦ .
- (١٧) صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ٢٠١٢ ، ص ١٥ .
- (١٨) رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق ، دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .
- (١٩) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، الطبعة السادسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٩٣ .
- (٢٠) حسن لطيف الزبيدي ، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق (الديمقراطية والنفط والتنمية) ، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي بناء الدولة ١٨-١٩ كانون الثاني ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٤٦ .

(٢١) صبري زاير السعدي ، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق :مرحلة حاسمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٧٨) ، ٢٠١٠ ، ص٤٥-٤٦ .

(٢٢) ابراهيم الحيدري ، الدولة الريعية الشمولية تجعل السلطة اكثر قوة متماسكاً ٧/كانون الثاني /٢٠١٦ ، متوفر على الرابط :

<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٦/٠١/٠٦/>

(٢٣) حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

(٢٤) عبد الحق دحمان ، الممالك النفطية (الربيع العربي ):دراسة في الاقتصاد السياسي لعنة الموارد ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(٤٥-٤٦) ، ٢٠١٥ ، ص١٠ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص١١ .

(٢٦) صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية :الثنائية المستحيلة حالة العراق ، الناشر مؤسسة فريدريش ، بغداد ، تشرين الثاني ، ٢٠١٣ ، ص١٩ .

(٢٧) المصدر نفسه ص٦ .

(٢٨) علاء الدين جعفر ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة الحالة

العراقية ، بغداد ٢٠٠٩ ، متوفر على الرابط :

<http://www.mop.gov.iq/mop/resources/Web%٢٠Group/r٢.doc>

[doc](#)

(٢٩) حيدر كاظم مهدي ، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة المثنى ، العدد(١) ، ٢٠١٥ ، ص١١٣-١١٤ .

(٣٠) عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(٣٦٣) ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤-٤٥ .

(٤٠) علاء الدين جعفر ، مصدر سابق ، ص٤ .

(٤١) صالح ياسر ، مصدر سابق ، ص١١ .

(٤٢) محمد الشيمي ، الاقتصاد الريعي ، المفهوم والاشكالية ، متوفر على الرابط

:

[https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad٦١/Pwm٧\\_\\_ay\\_s](https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad٦١/Pwm٧__ay_s)

s

(٤٣) الامم المتحدة ، العراق التقرير للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، الطبعة الاولى ، وزارة التخطيط ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٥٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٤٥) سعد عبد الكريم حماد الفرحان ، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (١٥) ، العدد (١٠) ، ٢٠١٣ ، ص ٩٦ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٤٧) البنك المركزي العراقي ، متوفر على الرابط :

<http://www.cbi.iq/?pid=Home&lang=ar>

(٤٨) حامد عبيد حداد ، المديونية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤٩) خالد بن راشد الخاطر ، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٥٠) زياد طارق حسين الربيعي ، البدائل المقترحة لأدارة العوائد البترولية في العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ٢٠١١ ، ص ٢٣ - ٢٥ .

(٥١) محمد حسين الجبوري ، طالب حسين الكريطي ، محمد ناجي محمد الزبيدي ، التجربة النفطية النرويجية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ،

المجلد (١٣) ، العدد(١٠) ، ص١٥١ .متوفر على الرابط :

<http://adesj.iq/down.php?id=٤٦>

(٥٢) احمد جاسم جبارالياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٠ .

(٥٣) حسن لطيف الزبيدي ، مصدر سابق ، ص٥٩ .

(٥٤) جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، تموز ، ٢٠١٣ ، صفحات متفرقة .

(٥٥) عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصادي العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٨) العدد (٤) ، ٢٠١٠ ، ص١٦٨ - ١٦٩ .

(٥٦) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣- ٢٠١٧ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٥٢ .

(٥٧) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، ص٢٦ .

## المصادر

- ١- ابراهيم الحيدري ، الدولة الربيعية الشمولية تجعل السلطة اكثر قوة متماسكاً ٧ /  
كانون الثاني /٢٠١٦ ، متوفر على الرابط :  
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٦/٠١/٠٦/>
- ٢- ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور ) ، لسان العرب، الجزء  
السادس ، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- ٣- احمد جاسم جبارالياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير  
(غير منشورة ) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ .
- ٤- احمد طه حسين الجميلي ، دراسة الملامح الاساسية لخطط الموازنة العامة للدولة  
العراقية للسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٣ ) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ،  
المجلد (١٩) ، العدد(١٢) ، ٢٠١٢ .
- ٥- الامم المتحدة ، العراق التقرير للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، الطبعة الاولى ، وزارة  
التخطيط ، العراق ، ٢٠١٤ .
- ٦- البنك المركزي العراقي ،متوفر على الرابط :  
<http://www.cbi.iq/?pid=Home&lang=ar>
- ٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣- ٢٠١٧ ،  
بغداد ، ٢٠١٣ .
- ٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، المجاميع الاحصائية السنوية ، للمدة  
(٢٠٠٤-٢٠١٣) .
- ٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقرير السنوي  
للمصادرات لسنة ٢٠١٤ ، مديرية احصاءات التجارة ، ٢٠١٥ .
- ١٠- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في  
العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، تموز ، ٢٠١٣ .
- ١١- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر  
الايرادات العامة في العراق .

- ١٢- حامد عبيد حداد ، المديونية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٣) ، ٢٠٠٧ .
- ١٣- حسن لطيف الزبيدي ، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق (الديمقراطية والنفط والتنمية) ، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي بناء الدولة ١٨-١٩ كانون الثاني ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- ١٤- حيدر شلب وشكه ، إيرادات النفط في العراق وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ .
- ١٥- حيدر كاظم مهدي ، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة المثنى ، العدد (١) ، ٢٠١٥ .
- ١٦- خالد بن راشد الخاطر ، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ .
- ١٧- رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق ، دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨ .
- ١٨- زياد طارق حسين الربيعي ، البدائل المقترحة لأدارة العوائد البترولية في العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ٢٠١١ .
- ١٩- ستار جابر عمران ، يوسف عبد الله عبد ، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤٧) ، ٢٠١٤ .
- ٢٠- سعد عبد الكريم حماد الفرحان ، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (١٥) ، العدد (١٠) ، ٢٠١٣ .

- ٢١- سهام حسين البصام ، سميرة فوزي ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٣٦) ، ٢٠١٣ .
- ٢٢- سهام كامل محمد ، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، المجلد (١) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٩ .
- ٢٣- صباح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق ، الناشر مؤسسة فريدريش ، بغداد ، تشرين الثاني ، ٢٠١٣ .
- ٢٤- صبري زاير السعدي ، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٧٨) ، ٢٠١٠ .
- ٢٥- صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ٢٠١٢ .
- ٢٦- عبد الحق دحمان ، الممالك النفطية (الربيع العربي): دراسة في الاقتصاد السياسي لعنة الموارد ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٤٥-٤٦) ، ٢٠١٥ .
- ٢٧- عبد الرزاق خلف الطائي ، الصناعة النفطية في العراقية : الواقع والطموح ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٢٦) ، ٢٠١٢ .
- ٢٨- عبد الرزاق فارس الفارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٦٣) ، ٢٠٠٩ .
- ٢٩- عدنان الجنابي ، الدولة الربعية والدكتاورية ، الطبعة الاولى ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٣٠- عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصادي العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٨) العدد (٤) ، ٢٠١٠ .  
علاء الدين جعفر ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة الحالة العراقية ، بغداد ٢٠٠٩ ، متوفر على الرابط :

<http://www.mop.gov.iq/mop/resources/Web%20Group/r2.doc>

٣١- مايح شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (٣) ، العدد (١٥) ، ٢٠١٠ .

محمد الشيمي ، الاقتصاد أريعي المفهوم والإشكالية، متوفر على الرابط -٣٢-

[https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Pwmv\\_\\_ay\\_ss](https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/Pwmv__ay_ss)

٣٣- محمد حسين الجبوري ، طالب حسين الكريطي ، محمد ناجي محمد الزبيدي ، التجربة النفطية النرويجية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (١٣) ، العدد (١٠) ، ص ١٥١. متوفر على الرابط :

<http://adesj.iq/down.php?id=٤٦>

٣٤- محمد علي حميد مجيد ، الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (٢) ، العدد (١١) ، ٢٠٠٩ .

٣٥- محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، الطبعة السادسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ٢٠٠٨ .

٣٦- معاجم اللغة العربية ، متوفر على الرابط : [www.maajim.com/dictionary/](http://www.maajim.com/dictionary/)

٣٧- Organization of the Petroleum Reporting Countries , Opec Annual Statistical Bulletin , years ٢٠٠٨ , ٢٠١٠ , ٢٠١١ , ٢٠١٥ .